

تقرير عن نشاط خلية معالجة الاستعلام المالي لسنوات 2018 إلى 2020:

(1) فيما يخص تلقي تصريحات الاشتباه:

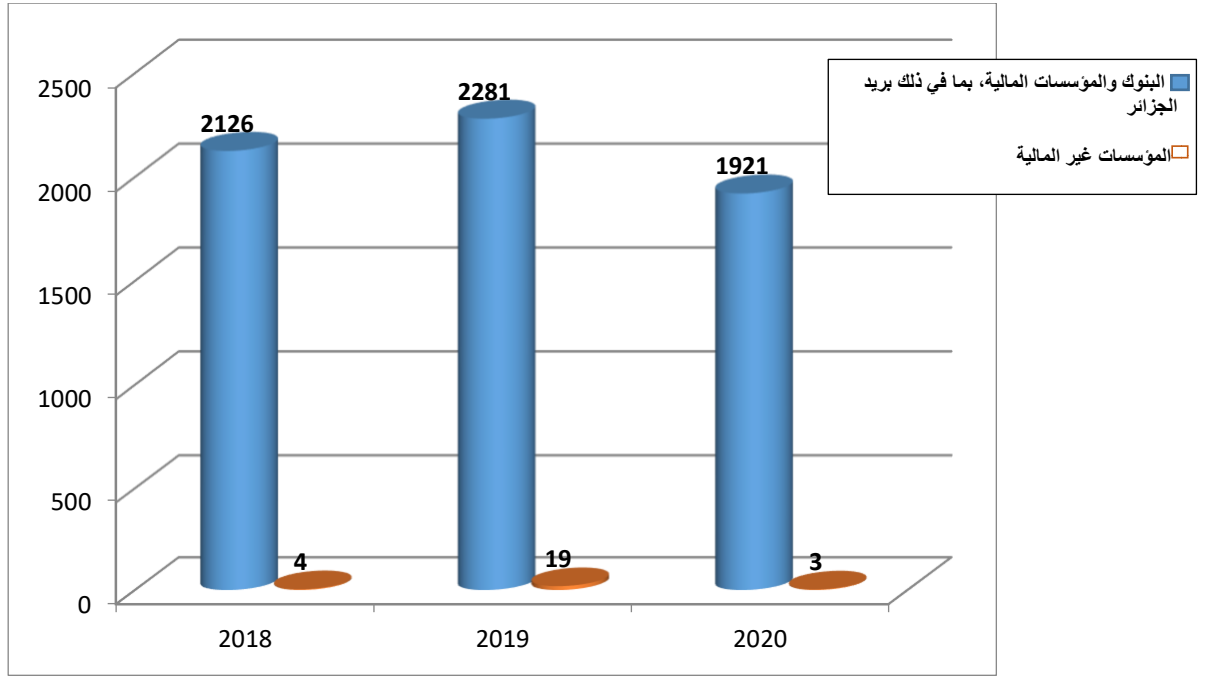
خلال سنوات 2018، 2019 و 2020، تلقت خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) ما مجموعه 6354 تصريحاً بالشبهة (DS)، بما في ذلك 1924 في سنة 2020.

التقسيم حسب فئة الهيئة المبلغ:

يتم تقسيم عدد الطلبات الإقليمية التي تم تلقيها خلال السنوات الثلاثة الماضية حسب فئة الهيئة المسؤولة عن التقارير، على النحو التالي:

السنة	2018	2019	2020
البنوك والمؤسسات المالية، بما في ذلك بريد الجزائر	2126	2281	1921
المؤسسات غير المالية	4	19	3
مجموع	2130	2300	1924

كما في السنوات السابقة، فإن 99% من التصريحات الواردة للخلية تأتي من البنوك والمؤسسات المالية. ونتيجة لذلك، يبدو أن الأشخاص غير الماليين الخاضعين للتصريح على النحو الذي يحدده القانون لا يدركون جيداً أهمية آلية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

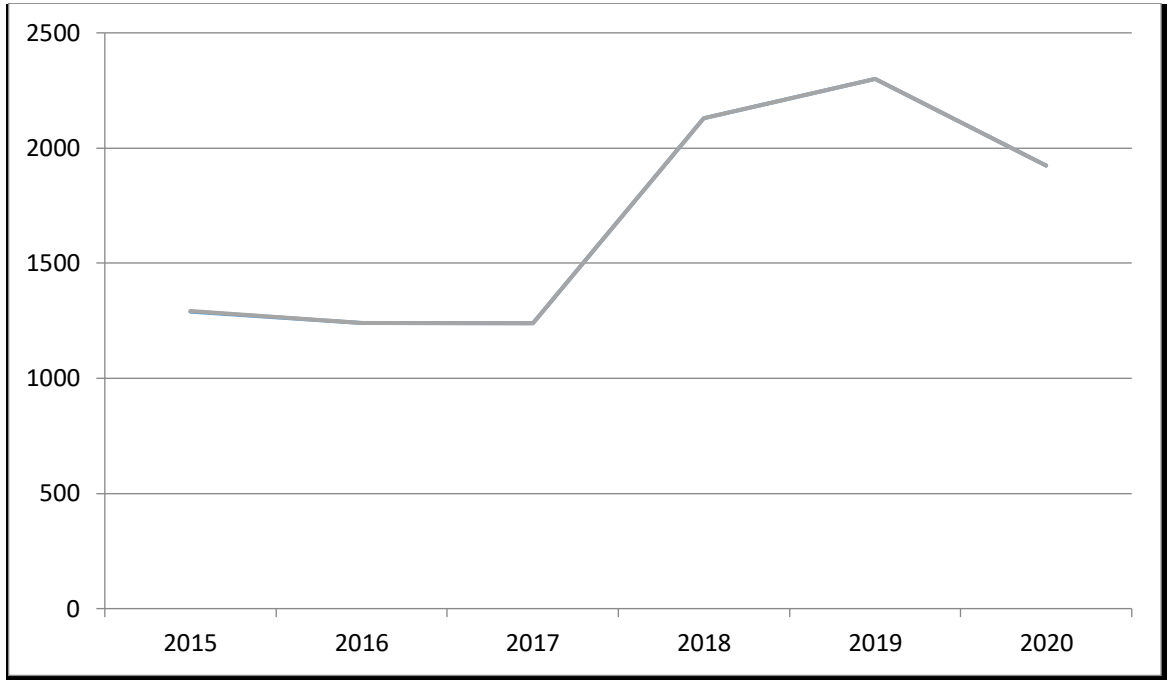


الرسم البياني رقم 1: تقسيم تصريحات الاشتباه حسب فئة الهيئة المبلغ بين 2018 و 2020

تطور عدد التصريحات بالشبهة (2015-2020):

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد التصريحات بالشبهة	1290	1240	1239	2130	2300	1924

كما هو مبين في الرسم البياني أدناه، ارتفع عدد التصريحات بالشبهة المستلمة من الأشخاص الخاضعين من 1290 في سنة 2015 إلى 2300 في سنة 2019، أي بمعدل زيادة بنسبة 78 ٪، ليقف عند 1924 في عام 2020.



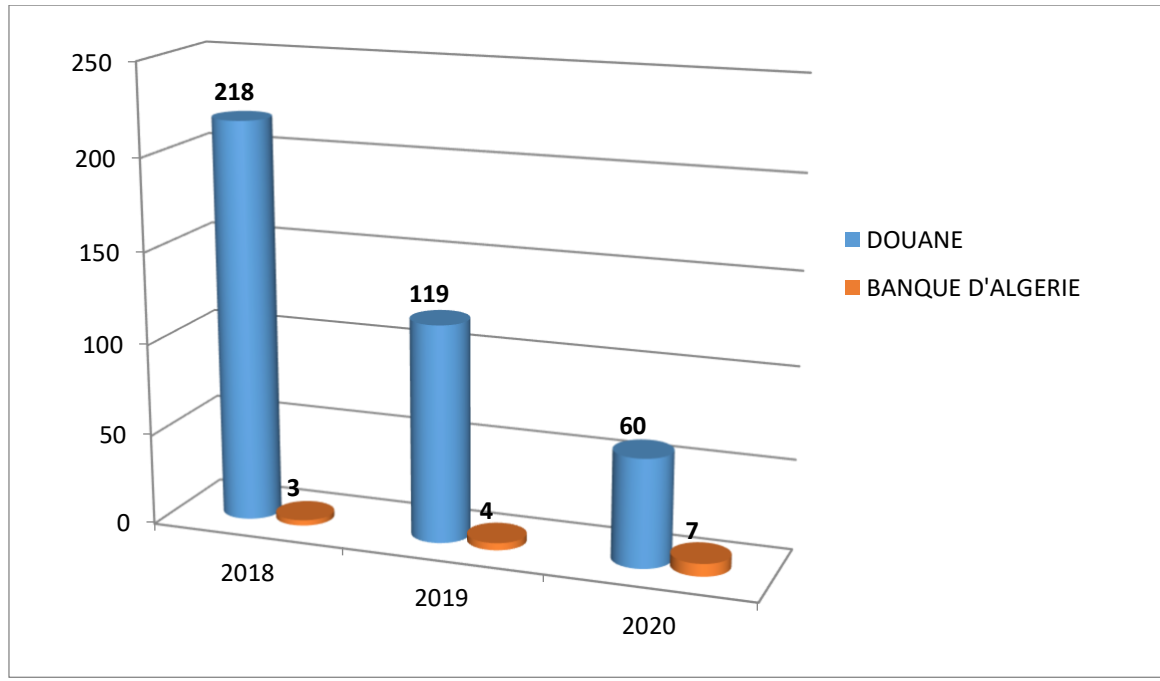
الرسم البياني رقم 02: التغيير السنوي في عدد التصريحات بالشبهة بين سنتي 2015 و 2020.

ارتفع عدد التصريحات بالشبهة بشكل مطرد منذ عام 2015 ليصل إلى 2300 تصريح في عام 2019. يرجع الانخفاض في عدد التصريحات المسجلة في عام 2020 مقارنة بعامي 2018 و 2019 إلى التباطؤ في الأنشطة بسبب وباء "كوفيد 19" في الجزائر وحول العالم للحد من الوباء، أثرت بشدة على الوضع الاقتصادي العام.

(2) فيما يخص استلام التقارير السرية:

خلال الفترة قيد العرض، تلقت خلية معالجة الاستعلام المالي ما مجموعه 411 تقريرًا سرّيًا (RC) من إدارة الجمارك وبنك الجزائر (لم ترسل إدارة الضرائب والمفتشية العامة للمالية أي تقارير سرّية)، بما في ذلك 74 تقريرًا لعام 2020:

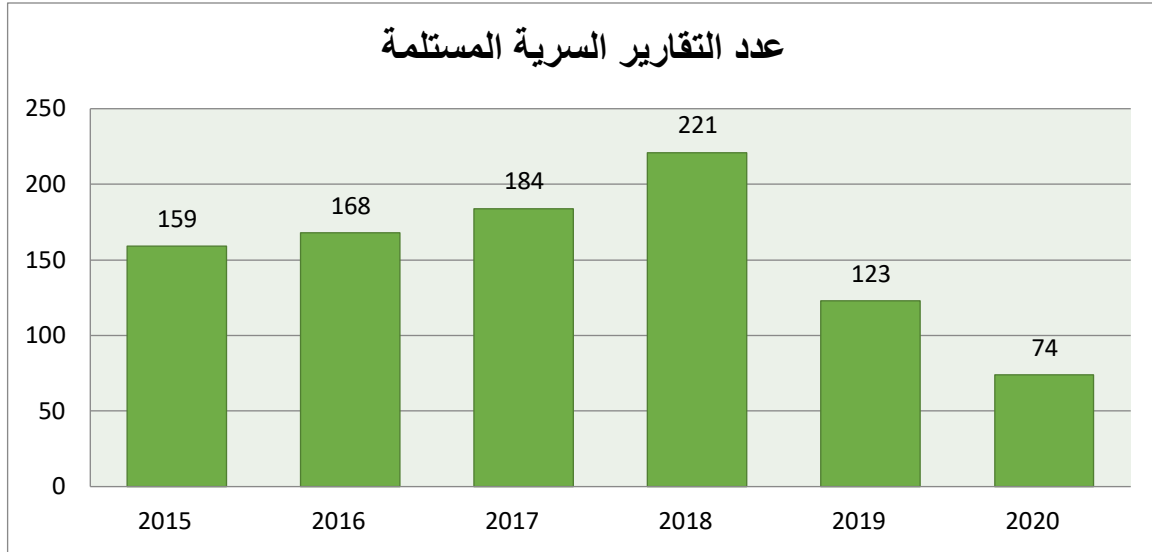
السنة	2018	2019	2020
الجمارك	218	119	60
بنك الجزائر	3	4	7
آخرون	0	0	7
مجموع	221	123	74



الرسم البياني رقم 03: توزيع التقارير السرية حسب المؤسسة المبلغة بين 2018 و2020.

تطور عدد التقارير السرية الصادرة عن مصالح الجمارك وبنك الجزائر من 2015 إلى 2020:

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد التقارير السرية	159	168	184	221	123	74



الرسم البياني رقم 04: تطور عدد التقارير السرية التي تلقتها خلية معالجة الاستعلام المالي بين عامي 2015 و2020.

(3) فيما يخص الملفات المرسلة إلى المحاكم:

خلال سنة 2020، قامت خلية معالجة الاستعلام المالي بإحالة أحد عشر (11) ملفاً إلى المدعي العام بمحكمة الجزائر العاصمة، ناتجاً عن التحليلات التي تم إجراؤها على التصريحات بالشبهة، والتقارير السرية والمعلومات التلقائية من الخلايا الأجنبية النظيرة، بما في ذلك (07) ملفات خضعت للتجميد الإداري للأموال متبوعة بتجميد قضائي.

المجموع			سنة 2019			سنة 2018			نوع الجرائم
عدد الأشخاص الذين استفادوا من البراءة	عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإدانة	عدد القضايا المسجلة	عدد الأشخاص الذين استفادوا من البراءة	عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإدانة	عدد القضايا المسجلة	عدد الأشخاص الذين استفادوا من البراءة	عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإدانة	عدد القضايا المسجلة	
71	82	79	20	25	59	51	57	20	تبييض أموال
100	144	76	40	80	39	60	64	37	تمويل إرهاب
3	0	1	0	0	0	3	0	1	تبييض أموال وتمويل إرهاب

(4) فيما يخص قرارات التجميد:

في عام 2020 ووفقاً لأحكام المادتين 17 و18 من القانون رقم 05-01 المعدل والمتمم، أخطرت خلية معالجة الاستعلام المالي سبعة (07) قرارات تجميد تتعلق بالمعاملات المشكوك فيها، والتي تلقت بشأنها تصريحات بالشبهة.

في الواقع، يمكن أن تعارض خلية معالجة الاستعلام المالي تنفيذ أي عملية لم يتم تنفيذها بعد والتي تكون موضوع تصريح بالاشتباه. يتم تأجيل تنفيذ العملية لمدة لا تتجاوز 72 ساعة من تاريخ استلام التصريحات بالشبهة من قبل الخلية.

يتم اتخاذ هذا القرار في الحالات التي يوجد فيها خطر مباشر لاختفاء الأموال المشتبه بها المحددة (السحب النقدي، والتحويل إلى دول أجنبية، وما إلى ذلك).

(5) فيما يخص التعاون الوطني:

تخطر خلية معالجة الاستعلام المالي، تلقائياً وعند الطلب، المعلومات ونتائج تحليلاتها إلى السلطات المختصة ذات الصلة.

• الاطار العفوي:

تخطر خلية معالجة الاستعلام المالي المعلومات ونتائج تحليلاتها إلى السلطات المختصة متى كانت هناك أسباب للاشتباه في وجود تبييض أموال أو تمويل إرهاب أو جرائم أصلية.

• الاطار عند الطلب:

تستجيب خلية معالجة الاستعلام المالي لطلبات الحصول على معلومات من السلطات المختصة.

طلبات المساعدة التي تلقتها خلية معالجة الاستعلام المالي على المستوى الوطني:

في إطار ممارسة مهامها، تستقبل خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) طلبات معلومات من قبل العديد من الهيئات الوطنية، لا سيما السلطات المسؤولة عن تطبيق القانون (المديرية العامة للأمن الوطني، والدرك الوطني، والهيئات القضائية، والديوان المركزي لقمع الفساد (OCRC) للحصول على معلومات تتعلق بالأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

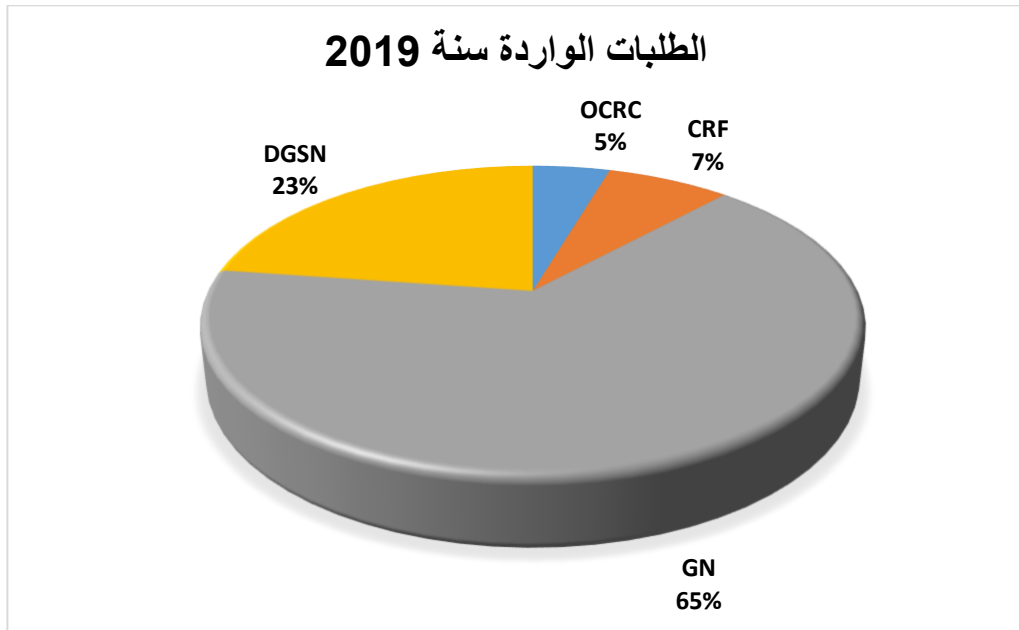
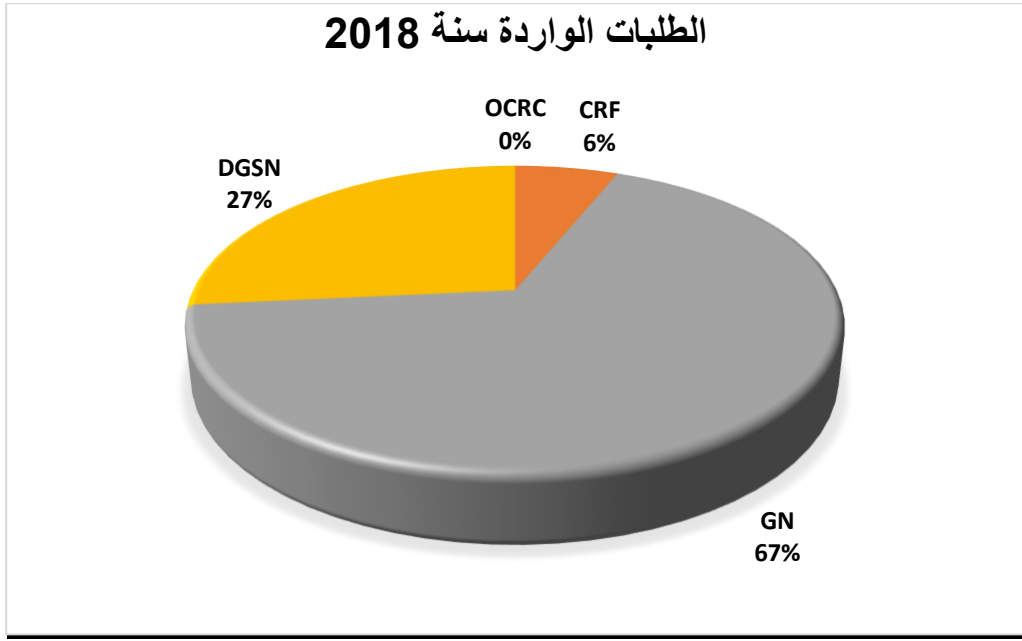
الطلبات الواردة بين سنتي 2018 و2020 في إطار التعاون الوطني:

بلغ عدد الطلبات الواردة خلال السنوات الثلاث الماضية 267، كما هو مبين في الجدول أدناه:

السنة	2018	2019	2020
طلبات المديرية العامة للأمن الوطني	13	25	21
طلبات قيادة الدرك الوطني	33	72	33
طلبات خلايا الاستعلام المالي المثيلة	3	8	49

5	5	0	طلبات الديوان المركزي لقمع الفساد
108	110	49	المجموع:

توضح الرسومات البيانية أدناه توزيع الطلبات الواردة إلى الخلية من الهيئات الوطنية ذات الصلة في 2018 و2019 و2020 في إطار التعاون الوطني:





الرسوم البيانية رقم 05، 06 و 07: تفصيل الطلبات الواردة في 2018 و 2019 و 2020 في إطار التعاون الوطني.

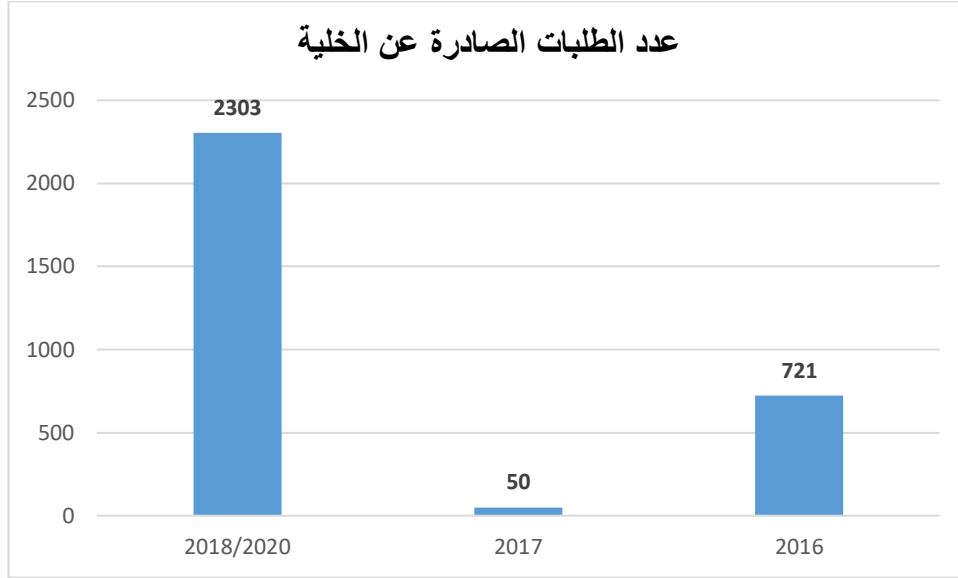
سجلت طلبات الحصول على المعلومات التي تلقاها خلية معالجة الاستعلام المالي من أجل إثراء القضايا التي تتولاها السلطات القضائية، زيادة كبيرة خلال عام 2020.

بالإضافة إلى ذلك، يجوز لخلية معالجة الاستعلام المالي، وتطبيقاً للمادة 15 من الرقم 05-01 المعدل والمكمل، إرسال معلومات إلى فئات معينة من الأشخاص الخاضعين للسرية المهنية. هي جهات أمنية وقضائية متخصصة في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، يجب أن تتعلق المعلومات المقدمة بالوقائع التي تبرر الاشتباه في تبييض الأموال.

طلبات المساعدة الصادرة عن خلية معالجة الاستعلام المالي على المستوى الوطني:

بالنسبة لعام 2020، أبلغت خلية معالجة الاستعلام المالي عن أربع (04) حالات مشتبه بها إلى السلطات الوطنية المعنية في إطار التنسيق الوطني وتبادل المعلومات. كما طلبت من العديد من المنظمات الحصول على معلومات إضافية، ولا سيما البنوك التي تظل المصدر الرئيسي للمعلومات لخلية معالجة الاستعلام المالي:

2020/2018	2017	2016	السنة
2303	50	721	طلبات الحصول على معلومات إضافية الصادرة عن الخلية



الرسم البياني رقم 08: تطور عدد طلبات الحصول على معلومات إضافية الصادرة عن خلية معالجة الاستعلام المالي بين عامي 2016 و 2020.

(6) فيما يخص التعاون الدولي:

التعاون مع وحدات الاستعلام المالية الأجنبية (CRF):

تدعو التوصية 40 الصادرة عن مجموعة العمل المالي (GAFI) إلى أكبر قدر ممكن من التعاون الدولي في مسائل تبييض الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب. يجب على الدول أن تتعاون بشكل عفوي وبناءً على الطلب ويجب أن تقوم بهذا التعاون على أساس قانوني.

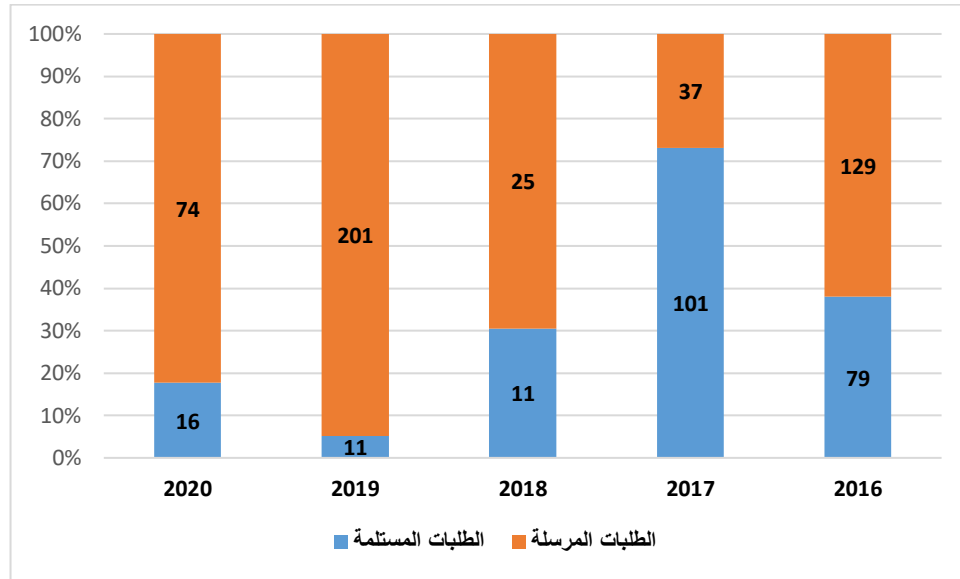
واستناداً إلى الأحكام التشريعية والتنظيمية، لا سيما المادتين 25 و 26 من القانون رقم 05-01 المؤرخ 6 فيفري 2005 المعدل والمتمم المتعلق بمنع ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لدى خلية معالجة الاستعلام المالي القدرة على تبادل المعلومات المالية مباشرة مع نظرائها الأجانب، مع مراعاة المعاملة بالمثل واحترام السرية. وبالتالي لديها شبكة أكبر من الشركاء التشغيليين. تعتبر أي استفسارات أو أية معلومات عفوية التي تقدمها وحدات الاستعلام المالية خارج خلية معالجة الاستعلام المالي، بمثابة تصريح عن الاشتباه.

من المهم الإشارة إلى أن تبادل المعلومات بين خلية معالجة الاستعلام المالي ونظرائه الأجانب يتم وفقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي (GAFI)، وأفضل الممارسات التي أصدرتها مجموعة (Egmont) والاتفاقيات الثنائية الموقعة بين خلية معالجة الاستعلام المالي وشركائها.

الطلبات الصادرة أو المستلمة من قبل خلية معالجة الاستعلام المالي:

خلال الفترة من 2016 إلى نهاية عام 2020، تلقت خلية معالجة الاستعلام المالي ما مجموعه 218 طلبًا دوليًا، وأصدرت 466 طلبًا، كما هو موضح في الجدول التالي:

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
الطلبات المستلمة	79	101	11	11	16
الطلبات المرسله	129	37	25	201	74



الرسم البياني رقم 09: تطور عدد الطلبات الصادرة أو المستلمة من خلية معالجة الاستعلام المالي دوليًا، بين عامي 2016 و2020.

اتفاقيات التعاون:

منذ إنشائها وحتى نهاية سنة 2020، وقعت خلية معالجة الاستعلام المالي إحدى وعشرين (21) مذكرة تفاهم وتبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة من إفريقيا وآسيا وأوروبا:

رقم.	الدولة	اسم خلية النظيرة	تاريخ التوقيع
1	السنغال	وحدة معالجة المعلومات المالية الوطنية (CENTIF)	2007/12/04
2	مملكة بلجيكا	وحدة معالجة المعلومات المالية (CTIF-CFI)	2010/04/27
3	الإمارات العربية المتحدة	وحدة مكافحة غسل الأموال والحالات المشتبه بها (UAE-FIU)	2010/19/05
4	موريتانيا	هيئة تحليل المعلومات المالية (كانيف)	في 2010
5	المملكة الأردنية الهاشمية	وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	2011/05/05
6	تونس	الهيئة التونسية للتحليل المالي (CTAF)	2011/11/28
7	البحرين	وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	2011/29/11
8	السودان	وحدة التحريات المالية السودانية	2011/29/11

2011/29/11	وحدة جمع المعلومات المالية	اليمن	9
2011/30/11	وحدة معالجة المعلومات المالية (UTRF)	المملكة المغربية	10
2011/05/26	المفتش العام للمعلومات المالية في جمهورية بولندا	بولندا	11
2012/28/03	وحدة الاستخبارات ومعالجة الإجراءات ضد الدوائر المالية السرية (TRACFIN)	فرنسا	12
2012/04/29	وحدة غسيل الأموال المصرية (EMLCU)	مصر	13
2012/04/30	وحدة المخابرات المالية بشرطة عمان السلطانية	سلطنة عمان	14
2012/09/12	هيئة التحقيق الخاصة (SIC)	لبنان	15
2013/04/07	وحدة التحريات المالية السعودية العربية	العربية السعودية	16
2013/05/07	وحدة معالجة المعلومات المالية (CENTIF-BF)	بوركينافاسو	17
2014/05/02	مركز المخابرات الياباني (جافك)	اليابان	18
2015/12/03	الوكالة الوطنية للتحقيقات المالية (ANIF du TCHAD)	التشاد	19
2015/25/06	خدمة الرقابة المالية الفيدرالية	الاتحاد الروسي	20
2016/09/26	الوكالة الوطنية للجريمة	المملكة المتحدة	21

بالإضافة إلى ذلك، تعتزم خلية معالجة الاستعلام المالي امضاء مذكرات تفاهم وتبادل المعلومات مع السلطات ذات الصلة، ولا سيما مع وحدة الاستعلام المالية الصينية (CAMLMAC) ووحدة الاستعلام المالية لجنوب إفريقيا (FIC).

المشاركة في أعمال الهيئات الدولية:

في عام 2020، شاركت خلية معالجة الاستعلام المالي في اجتماعات الهيئات الدولية المعنية بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك في العديد من الفعاليات التي نُظمت في هذا السياق.

• القاتف (GAFI) :

شاركت خلية معالجة الاستعلام المالي في الجلسة العامة التاسعة والعشرين لمجموعة العمل المالي (GAFI) التي عُقدت في فبراير 2020 في باريس، فرنسا، بالإضافة إلى الجلستين العامتين الأخيرتين في أكتوبر 2020 وفبراير 2021، عن طريق التداول بالفيديو.

• المينافاتف (GAFIMOAN) :

شاركت خلية معالجة الاستعلام المالي في الجلسة العامة 33 لـ GAFIMOAN التي عقدت بصفة هجينة بجمهورية مصر العربية في شهر نوفمبر 2021.